S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/25034
30 December 1992
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ ،
موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم
لطاجيكستان لدى الامم المتحدة

يشرفني أن أبعث إليكم البيان الصادر عن رئيس المجلس الاعلى لجمهورية طاجيكستان سعادة السيد إ. راخمونوف والذي نقلته محطات الإذاعة والتلفاز الطاجيكية في ٢٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ .

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتوزيع هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق مجلس الامن التابع للأمم المتحدة .

(توقيع) لاكيم ك. كايوموف
السفير
الممثل الدائم لجمهورية
طاجيكستان لدى الامم المتحدة

مرفق

بيان رئيس المجلس الأعلى لجمهورية طاجيكستان إ. راخمونوف

سيدخل عام ١٩٩٢ تاريخ الشعب الطاجيكي كفترة مأساوية للغاية . ففي الوقت الذي تمكن فيه جيراننا الذين ربطتنا بهم علاقات المصير المشترك في الماضي ، من السير على طريق التطور السياسي الاقتصادي المستقل ، فقد تسببت أحزاب وتجمعات اجتماعية سياسية معينة في اسقاطنا في أتون الحرب . فالذين أرادوا اغتصاب السلطة بطرق غير ديمقراطية وبالقوة أصبحوا نتيجة لأعمالهم غير القانونية مسؤولين عن جرائم قتل شعبنا بلا رحمة ، أصبحو قتلة لآباءنا وأمهاتنا واخوتنا واخواتنا وأطفالنا . ولقد تحول وطننا الغالي إلى ساحة قتال ودمرت بيوتنا وصار الحداد بديلا عن الأعياد عندنا . وبات الطاجيكيون لاجئين على أرضهم ، يخاف بعضهم بعضا .

ولقد حدث هذا كله عندما بدأت في طاجيكستان حالة الفوضى القانونية وأصبح حق الانسان الإساسي ، حقه في الحياة ينتهك في كل مكان ، وساد الإرهاب والتهويل والكذب والاستفزاز ولا سيما في العاصمة دوشنبيه .

أصبح الناس يعيشون في خوف على حياتهم وحياة أطفالهم وعلى بيوتهم ومستقبلهم . والحق يقال إن هذه الحياة لم تعد حياة . على أن أحدا لم ينهض في تلك الفترة ليرفع صوته دفاعا عن الاهالي وبصورة خاصة لم ينهض أولئك الناس الذين يعربون الآن عن قلقهم إزاء حق الفرد في طاجيكستان ، فهؤلاء ، على العكس ، عمدوا الى ملاحقة السكان على أساس الانتماء القومي والديني والاقليمي . وأدت بيانات غير مدروسة صدرت عن بعض قادة الاحزاب السياسية تعامل المواطنين الناطقين بالروسية على أنهم رهائن ، إلى هجرتهم الجماعية .

وأما فيما يتعلق بالشعب الطاجيكي نفسه ، فقد هجر الاهالي البيوت التي عاشوا فيها سنوات طويلة على أرض أجدادهم مما حتّم تقسيم الشعب الطاجيكي على أساس ما أطلقوا عليه اسم "الخصائص الاقليمية" . وأصبح ثُمن مواطني طاجيكستان لاجئين في وطنهم .

إن سبب هذه الكارثة يكمن في المواجهة السياسية التي تمخضت عنها محاولات الاستيلاء على السلطة ، مما أدى إلى شلل الهياكل الدستورية بما في ذلك أجهزة حفظ القانون . ونتيجة لذلك أصبح انتهاك القانون نهجا حياتيا لدى بعض مدعي المناصب .

وأدت العملية التي تلت ذلك إلى ما تمّ عن طريق القوة من إنشاء ما يدعى "حكومة المصالحة الوطنية" . ونظرا لأن معظم الأقاليم والمناطق في الجمهورية لم تعترف بتلك الحكومة ، بما في ذلك ٨٠ في المائة من سكان طاجيكستان ، لم يكن من الممكن إعادة الأمور في البلد إلى نصابها الطبيعي ، وبالتالي فقد اضطرت "حكومة المصالحة الوطنية" إلى إعلان استقالتها . وفي النهاية انعقد المؤتمر الرابع عشر للمجلس الأعلى لطاجيكستان في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ، وفيه نظر المندوبون ، فيما نظروا فيه من مشاكل ، في مسألة استقالة الحكومة . وتم انتخاب رئاسة جديدة للمجلس الأعلى وشُكِّل مجلس وزراء للجمهورية وهو يبذل حاليا جهوده الكبرى لتعجيل إشاعة الاستقرار على الأوضاع المضطربة في طاجيكستان .

وعملا على تنفيذ هذه المهمة الأشد تعقيدا والأكثر خطورة ، تستخدم قيادة الجمهورية كل ما لديها من إمكانيات وتتخذ كل ما يلزم من خطوات . وقد تمت الموافقة على قانون العفو العام الذي ينص على إعفاء جميع الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم وأعمالا مخالفة للقانون في الفترة من ٢٧ أيار/مايو حتى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، من المسؤولية الجنائية والتأديبية والإدارية . كما صدر قانون اللاجئين الذي يعطي اللاجئين ما يمكن من استحقاقات . وفي الوقت نفسه ، فإن رئيس المجلس الأعلى قد اتخذ ، هو وحكومة الجمهورية ، قرارات حول مسائل من قبيل تسليم الجماعات المسلحة لأسلحتها وتحسين الوضع الاقتصادي . وإننا لمصممون على ضمان التنفيذ الكامل لهذه القرارات .

وفي الوقت نفسه ، فإن مجموعات متفرقة تضم تشكيلات مسلحة غير قانونية رفضت المقترحات التي قدمتها قيادة الجمهورية للتسوية السلمية ، وما زالت تواصل حرب اقتتال الإخوة في عدد من المناطق . وبهدف إنهاء هذه الحرب أُرسلت قوات كبيرة تابعة لوزارة الداخلية وللجنة الأمن القومي ، مما أدى إلى الحد من قدرة الحكومة على فرض النظام والقانون في البلاد وخصوصا في مدينة دوشنبيه . وتعمد بعض الجماعات إلى استغلال ذلك فترتكب الجرائم وتقتل الأبرياء وتنهب الأهالي .

إنني أعني بكامل المسؤولية أن هذه الجماعات المجرمة هي أعداء للشعب وللحكومة الشرعية في طاجيكستان . وإن حكومة الجمهورية وأجهزتها المختصة تتخذ وستواصل اتخاذ التدابير الصارمة في الصراع ضدها . أما العقوبة التي تنتظر كل من يرتكب جريمة فسيحددها القضاء ولا يملك أي شخص أو جماعة الحق في الاقتصاص بنفسه لأن العنف لن يؤدي إلا إلى مزيد من العنف .

وفي هذا الصدد ، صدرت التعليمات المناسبة لوزارة الداخلية ولجنة الأمن القومي وغيرهما من الأجهزة المختصة في البلاد إلى قطع الطريق على المجرمين والتحقيق في كل واقعة على حدة تحقيقا كاملا وتقييمها على أساس القانون . وسيعاد من جديد تشكيل هيئات المحاكم والنيابة العامة التي كانت قد حلّت نفسها بنفسها ، وإننا لنأمل في أن تبدأ هذه الهيئات ممارسة عملها في القريب العاجل لتعزيز أسس القانون .

إن الهدف الذي تسعى إليه الجماعات المجرمة التي تدعي أنها من قوات الحكومة وترتكب جرائم القتل على أساس خصائص الانتماء الى منطقة أو قومية أو ديانة ، إنما يتمثل في تقويض هيبة الحكومة الشرعية .

ومن الجدير بالذكر أن جمهورية طاجيكستان ، إذ تعترف بميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس وغيرها من الاتفاقات الدولية ، ستقيم سياستها الداخلية والخارجية على أساس هذه الصكوك ولن تسمح بانتهاك حقوق الانسان بسبب الانتماء القومي أو الاقليمي أو العرقي أو الديني .

وإن أبواب طاجيكستان مفتوحة أمام جميع البلدان والمنظمات الدولية ، ويشهد على ذلك أن ممثلي اللجنة الدولية للصليب الاحمر ورابطة "أطباء بلا حدود" ، يعملون في بلادنا منذ وقت طويل . وإلى جانب ذلك فقد توجهتُ برسالة إلى الامين العام للأمم المتحدة أطلب فيها أن يبعث إلى طاجيكستان فريقا دائما من المراقبين الخبراء للقيام بوضع تحليل موضوعي للحالة في بلادنا .

ولقد أعلنت مرارا ، وأكررها هنا أيضا ، إنني أناصر إقامة دولة ديمقراطية قانونية علمانية ، وأن هذا المبدأ في تطور بلادنا يتفق مع القيم الانسانية . وستعمل الحكومة بثبات على إشاعة الاعراف الديمقراطية في حياة مجتمعنا السياسية . على أن الحكومة لن تسمح بأن يعمد أشخاص أو جماعات ما إلى العمل تحت شعارات الديمقراطية إلى إسقاط الديمقراطية وانتهاك دستور الجمهورية والقوانين النافذة فيها ، وإلى بذر بذور الشقاق بين السكان ، وتحريض الشعب على استعمال حرب يقتل فيها الاخ أخاه .

إن غالبية سكان طاجيكستان من المسلمين . ويعيش في البلاد كثير من ممثلي الديانات والمعتقدات الاخرى . على أن الحكومة لا تكتفي باحترام المشاعر الدينية لمواطنيها من المسلمين بل إنها لا تضع العراقيل أمام الملل الاخرى في ممارسة شعائرها الدينية . ولا يعني هذا أن بوسع رجال الدين التدخل في شؤون الدولة وتقسيم

الناس إلى مسلمين و "كفّار" وبذر بذور الشقاق في وسط الشعب . فالايمان مسألة شخصية لكل فرد وإنني لأدعو رجال الدين جميعا إلى إقامة شعائرهم الدينية في إطار القانون وإلى العمل على السمو الخلقي للشعب كله وعلى تطبيع الاحوال في مجتمعنا .

وإنني لعلى ثقة أن شعب طاجيكستان يمتلك من الحصافة والرشد ما سيمكّنه من وقف حرب اقتتال الاخوة ومن الانخراط في عمله الخلّاق لكي يخرج بوطننا في القريب العاجل من الأزمة السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولكي يضمن رفاه بلادنا وازدهارها . وفي هذا بالذات تكمن آمال جميع أهالي طاجيكستان وأمانيهم ، وهو ما يحدو بالحكومة إلى اتخاذ كل التدابير اللازمة لتحقيق هذه الآمال وتلك الأماني .

نقلت محطات الاذاعة والتلفاز
الطاجيكية هذا البيان في
٢٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢

- - - - -